الأمم المتحدة

A/HRC/27/34

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية

تقرير موجز عن حلقة النقاش بشأن منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

(A) GE.14-08855 150814 180814

1408855

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/24، أن يعقد، في دورته السادسة والعشرين، حلقة نقاش بشأن منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، مع التركيز بوجه خاص على التحديات والإنجازات وأفضل الممارسات والثغرات التي تعتري التنفيذ، وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش. ويقدَّم هذا التقرير بناءً على هذا الطلب.

2- وفي القرار 23/24 أيضاً، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضية أن تعد تقريراً عن منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، مع التركيز بوجه خاص على التحديات والإنجازات وأفضل الممارسات والثغرات التي تعتري التنفيذ، يُقدم إلى المجلس في دورته السادسة والعشرين.

3- وأدارت المناقشات في حلقة النقاش، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2014، الممثلة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة في جنيف، السفيرة إيفيت ستيفنس، وافتتحتها نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وكانت حلقة النقاش تتألف من عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ورئيسة الفريق العامل المعني بالممارسات الضارة التابع للجنة، السيدة فيولايتا نويباور؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، السيدة سوياتا مايغا؛ ونائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة كايت غيلمور؛ ومنسقة برنامج الدعوة والبحث، السيدة بوجا باداريناث؛ والمدير الإقليمي لبرنامج الخطة الدولية لمنطقة الصعيد في مصر، الدكتور أيمن صادق. ونُظمت المناقشات ضمن ثلاثة أجزاء.

ثانياً- موجز المناقشات

4- ذكرت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري تنتهك حقوق الإنسان وتؤثر في النساء والفتيات تأثيراً غير متناسب. وتعود جذور هذه الممارسة إلى تفاوت وضع الجنسين وعلاقات السلطة لكل منهما، بما يؤدي إلى استمرار إخضاع الفتيات والنساء. وأبرزت أن الممارسات الثقافية التمييزية القائمة على الرؤى النمطية لأدوار المرأة وحياتها الجنسية، فضلاً عن تلك القائمة على الفقر وانعدام الأمن، تعود إلى أسباب هيكلية. وأشارت أيضاً إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك الانتهاكات المرتبطة بسياقات العمل والتعليم وغيرها من السياقات المتاحة للفتيات والشابات، فضلاً عن التعرض لطائفة من أشكال العنف. وعلاوة على ذلك، فهي تقترن بمجموعة من النتائج الصحية الهزيلة، بما في ذلك اقترانها بالحمل المبكر والمتكرر والإبقاء على الحمل قسراً،

وجميعها ظروف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الوفيات لدى الأمهات الشابات ولدى أطفالهن الرضع على حد سواء.

5- وذكّرت نائبة المفوضة السامية بما للدول من التزامات قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالزواج، بما في ذلك شرط ألا يقل سن كلا الزوجين عن 18 سنة، وشرط موافقتهما على القران موافقة حرة وكاملة. وأشارت كذلك إلى بعض الدروس المستفادة من الجهود الجارية، بما في ذلك أهمية المشاركة والتثقيف والتوعية، على النحو الذي وثّقته المفوضية في تقريرها. وفي معرض الترحيب بالاهتمام الذي يوليه مجلس حقوق الإنسان لهذه المسألة الهامة، شجعت نائبة المفوضة السامية على مواصلة المجلس النظر في هذا الانتهاك لحقوق الإنسان، وبحثه أيضاً في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015.

6- ولاحظت السيدة فيوليتا نويباور أن المقاييس والمبادئ المعيارية الهامة التي تتعلق بممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري منصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي السوابق القضائية للجنة ذات الصلة. وانتقلت إلى التمييز بين مصطلحات مختلفة "تزويج الأطفال " و"الزواج المبكر" و"الزواج القسري"، وأوضحت أنه لا يمكن استخدامها كيفما اتفق بالنظر إلى الطابع غير المحدد لمصطلح "الزواج المبكر". واستخدمت اللجنة بصورة متزايدة مصطلحي "تزويج الأطفال" و"الزواج القسري"، حيث تعني بتزويج الأطفال تزويج من هم دون سن الثامنة عشرة. واعتبرت اللجنة أيضاً زواج الأطفال بصفته على أنه زواج قسري، وإن لم يكن الزواج القسري الوحيد.

7- وذكرت السيدة كايت غيلمور، متحدثةً أيضاً بالنيابة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الانعكاسات المترتبة على تزويج الأطفال والزواج القسري في مجال حقوق الإنسان كبيرة وخطيرة. وأشارت إلى الفتيات 14.2 مليون فتاة اللائي يُزوَّجن في كل عام، ومعظمهن فقيرات، تعليمهن بسيط أو لم يحصلن على أي تعليم، ويعشن في مناطق ريفية ونائية. وقد زُوِّجت فتاة واحدة من بين تسع من هؤلاء الفتيات قبل بلوغها سن 15 عاماً، بمن فيهن فتيات زُوّجن ولم تتجاوز أعمارهن 6 سنوات. وأوضحت الانعكاسات المترتبة على هذا الزواج، ومن ذلك التوقف عن الدراسة وتكرار الحمل. وفيما يتعلق بالحمل، وجهت الانتباه إلى حقيقة أن 90 في المائة من حالات حمل المراهقات تحدث في إطار الزواج؛ وهذه هي المجموعة الأكثر عرضة لخطر الوفيات والأمراض النفاسية. وهي أيضاً الفئة الأقل حصولاً على المعلومات والخدمات التي يمكن أن تكفل لهن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى كون ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري انتهاك في حد ذاتها، فإنها تنتهك أيضاً الحق في الحياة والحرية والأمن، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في عدم التعرض للتمييز ولضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي.

8- وشددت السيدة بوجا باداريناث على أن أثر ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفتيات والنساء معروف؛ وبالفعل، فإن نحو 70 في المائة من الفتيات اللائي أكرهن على الزواج تعرضن للعنف الجنسي. ومع ذلك، هناك حتى الآن أكثر من 100 بلد لم يعتمد نصاً صريحاً يجرم الاغتصاب في إطار الزواج. وأشارت إلى وجود صلة بين ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ومسألة الموافقة، موضحة أن تزويج الأطفال لا يمكن معالجته بمعزل عن المسائل المتعلقة بالاستقلالية، و القدرة على الاختيار والإنصاف. ولدى النظر في مسألة الموافقة، شددت على أهمية تطور القدرات لدى الشباب وحذرت من النُّهج الضيقة التي لا تقوم حصراً على مسألة سن الزواج. وسلطت الضوء، بصورة خاصة، على ضرورة فهم المسائل من المنظور السياقي، مثل دور موافقة الوالدين والزوجين في ممارسة التمكين الجنسي وما يتصل بذلك من قرارات متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وعلاوة على ذلك، فإن أي تقييم للضرر ينبغي أن يكون في إطار عملية مستمرة تبدأ قبل الزواج وتستمر بعده. كما سلطت الضوء على ضرورة معالجة المسائل الثقافية، من قبيل تلك المتعلقة بالحياة الجنسية للنساء والفتيات.

9- وبيّنت السيدة سوياتا مايغا الطرق التي تناولت بها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مسألة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وقالت إن اللجنة قد تطرقت لهذه المسألة بصورة منتظمة في مراسلاتها وفي حواراتها التفاعلية مع الدول الأعضاء. وأشارت السيدة مايغا إلى توصيات شتى قدمتها اللجنة إلى الدول، لا سيما التوصيات المتعلقة بإلغاء جميع التشريعات التمييزية؛ ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الإقليمية، بما في ذلك الالتزام برفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً؛ والتوعية بمكافحة القوالب النمطية الجنسانية؛ وكفالة حصول الفتيات على التعليم، بما في ذلك إدراج التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية؛ و العمل بتسجيل المواليد وعقود الزواج؛ وتوعية الزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية بالأذى الناجم عن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وشددت بوجه خاص على الحاجة إلى اتباع نهج شامل؛ ولزوم استكمال التدابير التشريعية ببرامج تثقيفية وغيرها من التدابير الداعمة. وأعلنت السيدة مايغا في النهاية عن انطلاق حملة لعموم أفريقيا في 29 أيار/مايو 2014 بهدف استنهاض كل فرد لمكافحة ممارسة الزواج المبكر والزواج القسري.

10- وذكر السيد أيمن صادق أن برنامج الخطة الدولية ملتزم بمكافحة ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ليس باعتبارها عائقاً أمام التنمية فحسب، بل بوصفها أيضاً انتهاكاً جسيماً لطائفة واسعة من حقوق الإنسان الأساسية. وأشار إلى أن الأعمال التي اضطلع بها البرنامج بشأن هذه المسألة على أنها متعددة الجوانب وتنطوي على ثلاثة مستويات من التغيير في إطار الحملة العالمية "لأنني بنت" هي: أولاً، العمل مع المؤسسات والحكومات لتحقيق التغيير في القوانين والسياسات؛ وثانياً، العمل مع الأسر والمجتمعات المحلية على تغيير الهياكل الاجتماعية والتصدي للقواعد الاجتماعية الضارة؛ وثالثاً، العمل مع الفتيان والفتيات لتمكينهم من إحداث التغيير. وأشار إلى ممارسة جيدة، في مصر، حيث يستخدم برنامج الخطة الدولية

برنامجاً تدريبياً للتمكين يستند إلى منهجية "المرأة العربية تتكلم"، لمساعدة النساء على تخطي العقبات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية بتوفير القدوة الواقعية التي تلهم العمل وتزيد من الثقة في النفس. وأكد الدكتور صادق أيضاً أهمية إشراك الرجال والفتيان، فضلاً عن الزعماء التقليديين والدينيين، في الجهود الرامية إلى وضع حد لتزويج الأطفال.

11- وقبل إعطاء الكلمة إلى الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رحبت الرئيسة بحضور سفيرة النوايا الحسنة للاتحاد الأفريقي لوضع حد لتزويج الأطفال، السيدة نيارادزايي غومبونزفاندا. وذكّرت سفيرة النوايا الحسنة، في مداخلتها، أن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري هي صلة الوصل بين فقر الأسر، والعنف ضد المرأة، والاعتداء على الثقافات والتقاليد والأديان، وعدم المساواة بين الجنسين. وحثت مجلس حقوق الإنسان على اعتماد قرار سنوي بشأن هذه المسألة، والدول الأعضاء على التصدي للأسباب الكامنة وراءها، بما في ذلك التصدي لتزايد الفقر لدى النساء داخل الأسر المعيشية. وأوصت أيضاً بأن تتخذ الدول الأعضاء خطوات لمواءمة سن الزواج بسن الرشد القانونية، وتيسير التسجيل المدني للمواليد والزيجات، وضمان زيادة الاستثمار في تعليم الفتيات، وتعزيز كفاءة القيادة لدى النساء الشابات وتمكينهن. ودعت أيضاً إلى الاستثمار السياسي والمالي والتقني وتوظيف الموارد المجتمعية من أجل وضع حد لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. واختتمت مداخلتها بالقول إنه يمكن، إذا تضافرت الجهود، وضع حد لممارسة تزويج الأطفال في غضون جيل واحد.

12- وأقرت الدول في مداخلاتها بأن ثمة ترابطاً بين ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والفقر، بما في ذلك الانجرار إلى دائرة الفقر بالنسبة للأجيال المقبلة. وتقوّض هذه الممارسة رفاه النساء والفتيات، وتشكل عائقاً يحول دون التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. وأعرب المتحدثون عن القلق إزاء العواقب الطويلة الأمد والواسعة النطاق التي تخلفها ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، مثل العنف، وأشاروا إلى تأثيرها على صحة النساء والفتيات وعلى تعليمهن وعملهن. لذلك، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ومنها المعايير الثقافية والتمييز ضد النساء والفتيات، والقوالب النمطية السلبية وعدم المساواة بين الجنسين، التي تسمح لهذه الممارسة بالاستمرار.

13- و جرى الاتفاق أيضاً على أن تزويج الأطفال يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، وممارسة ضارة وعائقاً أمام التنمية. وجرى التأكيد على الحاجة إلى اعتماد نُهج وقيادة شاملة ومنسقة لترجمة التزام الدول إلى إجراءات ملموسة ومستدامة لوضع حد لهذه الممارسة. وذكّرت المنظمات غير الحكومية بأن على المجتمع الدولي، إذا ما أراد وضع حد لمسألة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في غضون جيل واحد، أن يعتمد برامج مستدامة تديرها وتدعمها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في المجتمعات المحلية وفي البلدان.

14- وشدد عدة متحدثين على الحاجة إلى مواصلة مجلس حقوق الإنسان العمل بشأن هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، ورصد التدابير التي تتخذها الدول للقضاء عليه. وشددوا أيضاً على أهمية الحرص على إدراج مسألة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

15- ووجّه المتحدثون عدة أسئلة لأعضاء حلقة النقاش، من بينها أسئلة تتعلق بالممارسات الجيدة والتحديات القائمة في التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ والسبيل للتأكد من بقاء هذه المسألة مدرجة في خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ والأدوات اللازمة لتحسين الممارسات الجيدة؛ والسبيل لتحقيق أقصى قدر من الأثر والقيمة المضافة من الجهود الرامية إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

16- وفي معرض تناول بعض المسائل التي أثيرت أثناء المناقشة، أرجعت السيدة مايغا استمرار هذه الممارسة وبعض التحديات في مواجهتها إلى ضعف الوضع القانوني للمرأة والأطفال داخل الأسرة والمجتمع المحلي، وعدم تنفيذ التشريعات القائمة، إضافة إلى وجود عدة مصادر للقانون في العديد من البلدان. وقد اتُّخذت مبادرات، منها تلك التي اتخذها الاتحاد الأفريقي ومركز حقوق الإنسان في بريتوريا، تناولت الأسباب الجذرية والتشريعات واللوائح القائمة، توِّجت بوضع خطط عمل وإطلاق حملات للتوعية. ودعت السيدة مايغا إلى إتاحة المزيد من الموارد والبرامج التعليمية، وزيادة الوعي والتعبئة، وإلى تبادل التجارب المكتسبة في عدة أقاليم مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأوصت أيضاً ببذل جهود مشتركة لضمان الإبقاء على مسألة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

17- وفي معرض، الرد على سؤال بشأن الممارسات الناجحة، وجه السيد أيمن صادق الانتباه إلى دور حملات التوعية في أوساط الفتيات وفي مجتمعاتهن، وقدم مثالاً من مصر عن فتاة تبلغ 14 عاماً من العمر، تمكنت، بدعم من أسرتها، من إفشال مشروع تزويجها، وأصبحت واحدة من النماذج الإيجابية للفتيات في قريتها. وفي بنغلاديش، نظمت جماعات من الأطفال، بالتعاون مع السلطات المحلية، زيارات ومناقشات لتثقيف الأسر والمجتمعات المحلية بمخاطر ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، مما أدى إلى إعلان بعض المناطق "مناطق خالية من تزويج الأطفال". وربط الدكتور صادق ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بغيرها من الممارسات التقليدية الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وبمعدل انقطاع البنات عن الدراسة. وشدد على أهمية مشاركة الأطفال والفتيات الشابات أنفسهم، فضلاً عن الرجال والفتيان، وهو أمر بالغ الأهمية لكفالة استدامة التغيير.

18- وقدمت السيدة بوجا باداريات أمثلة على جهود بذلتها منظمات جماهيرية حيث سُئلت فتيات عن تطلعاتهن، فلاحظن أن التعليم يأتي في مقدمة هذه التطلعات. ومما يكتسي أهمية بالنسبة إلى الفتيات، لا سيما في سياق التعليم، تمتعهن بمراحيض منفصلة وبمرافق صحية

مناسبة. وأثبتت الأدلة أن الفتيات اللائي تلقين تعليماً جنسياً مُكِّنّن من التفاوض على الزواج في سن أكبر، مما أخّر نشاطهن الجنسي، وجعلهن يتّبعن ممارسات جنسية أكثر أماناً. وطلبت إلى جميع الدول أن تنظر في إمكانية تجريم الاغتصاب في إطار الزواج في بلدانها، وتشجع أيضاً على إدماج الحقوق الجنسانية والإنجابية الشاملة في التعليم.

19- وذكرت السيدة فيوليتا نويباور أن انتهاج استراتيجيات شاملة، مصممة بحيث تتكيف مع سياقات قطرية ومحلية معينة، مطلوب للتصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وأشارت إلى التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومؤداها أن الاستثناءات لزواج من هم دون الـ 18 عاماً، على ألا يكون دون الـ 16 عاماً، لا تكون إلا بإذن صادر عن المحكمة، ولا تتحقق إلا بموافقة الفتيات المعنيات موافقة حرة وكاملة. وينبغي أن يعتبر الزواج الذي ينعقد بالإكراه باطلاً ولاغياً، ويتعين أخذ الحالة الصعبة للفتيات بعد الزواج بعين الاعتبار. وأعربت عن الأمل في أن تُعتَمد، بحلول نهاية عام 2014، التوصية/التعليق العام المشترك للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل بشأن القضاء على الممارسات الضارة.

20- وشددت السيدة كايت غيلمور على أهمية التحلي بالإرادة السياسية، فضلاً عن تهيئة بيئة يتمكن فيها الآباء والمجتمعات المحلية من إدراك الآثار الضارة المترتبة على تزويج بناتهم. وأشارت على وجه الخصوص إلى أهمية إيلاء قدر أكبر من العناية للمراهقين، وضمان حصولهم على المعلومات والخدمات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وعلى التعليم. وأعربت أيضاً عن تقديرها للدور الرائد الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة. وحذّرت من مغبة الفصل الزائف بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية، وأوصت بوجوب إدراج حقوق الإنسان في صلب خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ثالثاً- الملاحظات الختامية

21- اتفق الفريق على أن من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية للتصدي لمعضلة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من منظور حقوق الإنسان، ويتضمن تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان توصيات هامة في هذا الصدد. وخلال المناقشات، جرى تبادل الكثير من الممارسات الجيدة، بما يتيح أفكاراً ثاقبة في فهم السبل الكفيلة بالتصدي بنجاح لمسألة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

22- وحصل تقارب في الآراء بشأن الحاجة إلى اعتماد نهج شامل لضمان مشاركة الفتيات والمجتمعات المحلية في الأنشطة الرامية إلى التصدي لهذه الممارسة. وينبغي لهذه النُّهج أن تتصدى لمعالجة الأسباب الجذرية لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة بين الجنسين. ومن المواضيع

التي تناولها الفريق في مناقشاته مراراً وتكراراً الحاجة إلى ضمان حصول الفتيات على التعليم والخدمات، بما في ذلك المعلومات والخدمات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

23- **واتفق الفريق أيضاً على أن كفالة إدراج مسألة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في خطة التنمية لما بعد عام 2015 أمر بالغ الأهمية. وشدّد على أن المجلس بحاجة إلى مواصلة العمل بهمة بخصوص هذه المسألة.**